

بفضل الإصلاحات الاقتصادية المهمة وحركة النمو والجهود الحكومية في تنويع مجالات العمل

# «بيتك»: نظرة إيجابية للاقتصاد السعودي وأداؤه الأفضل في مجموعة الـ 20

بعد الزيادات الضخمة المسجلة خلال عامي 2011 و2012، وهذا من شأنه أن يسهم في احتواء ضغوط الطلب. وفي حالة ارتفاع معدل التضخم بدرجة أكبر من المتوقع أو ظهور أدلة على حدوث تباطؤ في العرض، فسيستطلب ذلك إما تعديل السياسة الاحترازية الكلية أو إعطاء وتيرة مشروعات الإنفاق الرأسمالي.

وبناء على توقعاتنا لأسعار الخام العربي الخفيف عند 106 دولارات للبرميل ومعدل إنتاج 9,4 ملايين برميل يوميا، فإننا نتوقع تحقيق السعودية فائض مالي بمبلغ 244,2 مليار ريال سعودي أو 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. ويتوقع أن تسجل الإيرادات بمبلغ 1,146,2 مليار ريال مدفوعة بصورة رئيسية من إيرادات النفط بمبلغ 1,027,2 مليار ريال وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10,3% مقارنة بمستويات 2012 بنسبة 16%. ومن المتوقع أن تتجاوز النفقات الفعلية النفقات المستهدفة في الميزانية بنسبة 10% لتصل إلى 902 مليار ريال.

خاتمة

نظرا للدور التنظيمي الذي تلعبه السعودية في الاقتصاد العالمي، سنستمر المملكة في المساعدة في توفير الاستقرار في سوق النفط العالمية من خلال ضبط معدل إنتاجها، ولتسك استجابة للتغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على الطلب العالمي على النفط. وستواصل المملكة الحد من اعتمادها على النفط في الاقتصاد كما ستستمر في تنويع الاقتصاد إلى القطاعات غير النفطية. ويتضح هذا من حجم تمويل المشاريع التي ترعاها الحكومة من البترول وكيمويات ومشاريع الطاقة والنقل، مما يوحي بأن الحكومة عازمة على التحول إلى الصناعات ذات القيمة المضافة. وسيؤدي ارتفاع الكبر في أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الحكومية لهذا العام، مما يدعم خططها في الإنفاق الرأسمالي. ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة مازالت تركز على تقلبات أسعار النفط، ولذلك، اعتمدت بعض الخطط لإنشاء صندوق وطني سيادي تحت إشراف المجلس الاقتصادي الأعلى. وسيقوم الصندوق بإدارة واستثمار فوائض الميزانية بصورة احترافية لضمان سلامة الاقتصاد.

السكنية وإدارة الطلب على الموارد الطبيعية للبلاد. وكما للبطالة في المملكة مرتفعا عند نسبة 5,6%. إلا أن ما دفع المعدل الإجمالي للبطالة إلى الارتفاع هو زيادة معدل البطالة بين الإناث والذي بلغ 20,6% مقارنة بمعدل 3% بين الذكور، وتتضمن هذه الأرقام غير السعوديين الذين يشكلون ثلث إجمالي القوة العاملة في المملكة. كما تشير الأرقام أيضا إلى ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين بإجمالي 12,2%، حيث بلغ معدل البطالة بين الذكور 6,5% و34,9% بين الإناث.

إن خلق فرص عمل للعدد المتزايد من السكان السعوديين في سن العمل هو من أولى اهتمامات الحكومة التي تعكف على القيام بالإصلاحات لمعالجة هذه التحديات. وهناك عدد من المبادرات الرامية إلى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وتوفير الدعم للمواطنين الباحثين عن عمل. وما لا شك فيه أن زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص سوف يتطلب مزيدا من خفض الاعتماد على الوظائف في القطاع العام فضلا عن القيام ببعض التدابير لزيادة القدرة التنافسية للعمالة السعودية في القطاع الخاص من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز والارتقاء بمستوى التعليم والتدريب بالإضافة إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام النساء في سوق العمل. ويعد الحفاظ على قوة النمو في القطاع الخاص من الضروريات لضمان خلق وظائف جديدة. وتقوم الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وخاصة في وسائل النقل وتتبنى عددا من التدابير التي تهدف إلى تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يعد الوضع المالي في السعودية قويا. وتدير الحكومة فوائض كبيرة في الميزانية خلال السنوات الأخيرة كما قامت بتخفيض مستوى الدين إلى معدلات متدنية جدا فضلا عن زيادة الأصول المالية بدرجة كبيرة. وقد تمكنت الحكومة السعودية من تكوين فوائض مالية بإجمالي 1,7 تريليون ريال سعودي على مدار العشر سنوات الماضية نتيجة لارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى زيادة معدلات الإنتاج. وتحتاج سياسات الاقتصاد الكلي إلى الانتباه الدائم إلى الإشارات الدالة على أن استمرار النمو الاقتصادي القوي يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية. وتبدو السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة مهيأة لإبطاء سرعة نمو النفقات هذا العام

والإعفاءات الضريبية لتسهيل عمل قطاعها غير النفطي. ومن بين هذه المبادرات والسياسات تقديم الحوافز الضريبية وتخفيض إيجار العديد من المناطق الصناعية في جميع أنحاء المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى المناطق المستهدفة. وقد ذهبت معظم التحفيزات خلال السنوات الأخيرة إلى أربيل والشركات الصناعية، وخاصة في إنتاج البتروكيماويات.

وأشهر مؤشر مديري المشتريات السعودي، والذي يستخدم كمقياس للنشاط الاقتصادي في الشركات المنتجة (قطاع التصنيع والخدمات) والإشاءات والبيع بالتجزئة) إلى وجود تحسن في ظروف التشغيل لتصل قراءته إلى 58 نقطة في أبريل 2013 بانخفاض طفيف عن قراءة 58,9 نقطة المسجلة في مارس 2013. وفي الوقت الذي أشارت فيه بيانات شهر أبريل إلى أن معدل التحسن في أبريل 2013 هو الأبطأ منذ الخمس سنوات، إلا أن القراءة لا تزال فوق مستوى 50 نقطة التي تفصل النمو عن الانكماش، وذلك تماشا مع التوسع القوي في أنشطة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وفي ظل ارتفاع متوسط المؤشر منذ عام 2009. ونظرا لأن التركيبة السكانية في المملكة معظمها من الشباب صغار السن، أشار إلى زيادة جودة التعليم بينهم. ومع دخول هؤلاء الشباب إلى سن العمل، هناك فرصة هائلة لاحتمالية تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة بدرجة أفضل. وقد زاد عدد سكان المملكة بصورة كبيرة بنسبة 35,8% على مدى السنوات الـ 10 الماضية أو بمعدل 3,1% سنويا وذلك وفقا للبنك الدولي. ويأتي هذا المعدل من النمو السكاني كواحد من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط والاقتصاد الناشئة، في حين نجد أن النمو السكاني في البلدان المتقدمة يتراوح بين 1% و1,5% سنويا.

ومع انخفاض السكانية التي تزيد بقليل عن 28 مليون نسمة، تعتبر المملكة العربية السعودية أحد الأمثلة الفريدة للاقتصاد الذي استفاد من موارده الغنية. كما أن 30% تقريبا من سكان المملكة تحت سن الـ 15، وهو ما يمثل مزيجا ديموغرافيا من الشباب والحوية والتي يتوقع أن تسهم في نمو اقتصادي قوي في المستقبل مع دخول هذه الفئة من السكان الشباب إلى سوق العمل. إلا أنه ستكون هناك تحديات تتعلق بخلق فرص عمل ومعالجة الاحتياجات

تنظيما في الاقتصاد العالمي من خلال المساعدة في توفير الاستقرار لسوق النفط العالمية. وتماشيا مع هذا الدور، قامت المملكة بزيادة إنتاج النفط في عام 2011 و2012 مما ساعد في منع حدوث تأثير سلبي على النمو العالمي كنتيجة لاضطراب العرض في بلدان أخرى. وبالنظر إلى الزيادة الأخيرة في إنتاج النفط العراقي والتي تجاوزت حاجز الـ 3 ملايين برميل يوميا في أوائل عام 2013، فإن ذلك كان يعني أن تكبح المملكة من جماع إنتاجها. وبالفعل، تراجع إنتاج النفط السعودي بشكل حاد بنسبة 6% في الفترة من يناير إلى أبريل 2013 مقارنة بمتوسط الإنتاج المسجل خلال العام الماضي. وقد دفعنا الانخفاض الحاد خلال الأربعة أشهر الأولى من 2013 إلى إعادة النظر وخفض توقعات إنتاج النفط السعودي إلى 9,4 ملايين برميل من متوسط الـ 9,5 ملايين برميل يوميا المقدر سابقا.

وتتوقع في الوقت الحالي أن يتراوح متوسط أسعار النفط ما بين 100 إلى 110 دولارات للبرميل، وذلك لعام 2013 وكذلك 2014. ومنذ بداية 2013 وحتى 14 مايو 2013، وأصلت أسعار الخام العربي الخفيف السعودي قوته بمتوسط 112,5 دولارا للبرميل. وفي بيان صدر مؤخرا، صرح وزير النفط السعودي، السيد علي النعيمي أن الأسعار الحالية للنفط معقولة لكل من المستهلك والمنتج، وفي ذات الوقت وصفت الكويت الأسعار الحالية بأنها عادلة وأن السوق مستقر. إلا أن المخاطر التي تخاطر عليها توقعاتنا تشمل احتمالية زيادة عدم الاستقرار الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط أو حدوث المزيد من التدهور في التوقعات الاقتصادية العالمية مما قد يزيد من تقلبات أسعار النفط العالمية.

وفي الوقت نفسه، يتوقع لنمو القطاع غير النفطي في المملكة والذي يسهم بنحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن يواصل النمو بوتيرة ملحوظة خلال 2013 و2014 في ظل الأداء القوي لقطاعات الصناعة والبناء والنقل. وكنتيجة للجهود المبذولة في تنويع اقتصاد البلاد بعيدا عن النفط، تواصل الحكومة توجيه عائدات النفط إلى الإنفاق الرأسمالي العام على مشاريع البنية التحتية والطاقة وكذلك مشاريع الإسكان الضخمة التي استفادت منها قطاعات البناء والعقارات والنقل والمرافق العامة. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة أيضا بالعديد من المبادرات

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة الـ 20	معدل النمو السنوي المركب (2008-2012)	2012	2011	2010	2009	2008	نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1	الصين	7,8	9,3	10,4	9,2	9,6	
2	الهند	4,0	7,7	11,2	5,0	6,2	
3	السعودية	6,8	8,5	7,4	1,8	8,4	
4	اندونيسيا	6,6	6,2	6,5	4,6	6,0	
5	الارجنتين	1,9	8,9	9,2	0,9	6,8	
6	البرازيل	0,9	2,7	7,5	0,3	5,2	
7	تركيا	2,6	8,5	9,2	4,8	0,7	
8	كوريا	2,9	2,0	3,6	0,3	2,3	
9	استراليا	3,6	2,4	2,6	1,4	2,7	
10	جنوب افريقيا	2,5	3,5	3,1	1,5	3,6	
11	روسيا	3,4	4,3	4,5	7,8	5,2	
12	المكسيك	3,9	3,9	5,3	6,0	1,2	
13	كندا	1,8	2,6	3,2	2,8	1,1	
14	المانيا	0,7	0,9	3,1	4,0	5,1	
15	الولايات المتحدة	0,6	2,2	1,8	2,4	0,3	
16	فرنسا	0,0	0,0	1,7	3,1	0,1	
17	اليابان	0,2	0,0	0,6	4,7	5,5	
18	المملكة المتحدة	0,4	2,0	0,9	1,8	4,0	
19	الاتحاد الأوروبي	0,5	0,2	1,6	2,0	4,2	
20	ايطاليا	1,4	2,4	0,4	1,7	5,5	

المصدر: صندوق النقد الدولي، بلومبرغ، بيتك للأبحاث

## توقعات بنمو

### القطاع الخاص

### غير النفطي بنسبة

7.6% ونمو الناتج

### المحلي الإجمالي

العام بنسبة 4.4%

### في 2013

والتي سجلت معدل نمو سنويا مركبا بنسبة 9,3% سنويا تم الهند بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 6,8% سنويا خلال نفس الفترة (2008-2012). وتعزى قوة الأداء الاقتصادي للمملكة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة مما ساهم بقوة في زيادة الإيرادات الحكومية وتمكين أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم والتي تحتفظ بنحو خمس الاحتياطيات المؤكدة للنفط في العالم من القيام بإنفاق مالي ضخم على الاستهلاك الخاص وخلق فرص العمل.

بعد أن شهدت توسعا بنسبة 6,8% خلال 2012، تتوقع نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 5,0% في عام 2013 حيث يتوقع استمرار قوة أنشطة الاقتصاد غير النفطي بنسبة 6%. وستستمر قوة إنتاج النفط بالإضافة إلى زيادة أسعاره في توليد فوائض في كل من الاقتصاد والميزانيات المالية، مما يمكن الحكومة من توجيه استثمارات ضخمة نحو القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي من شأنها أن توفر النمو المستدام على المدى البعيد. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن استقرار بيئة الأسعار فضلا عن كون الضغوط التضخمية حמידة بالإضافة إلى قوة النمو الائتماني من شأنه أن يسهم في المزيد من النمو الاقتصادي والتنموية.

ويتوقع للقطاع النفطي في المملكة والذي يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يتراجع بمقدار 2,5% لعام 2013 حيث تتوقع انخفاض إنتاج النفط لـ 9,4 ملايين برميل يوميا في عام 2013 من 9,7 ملايين برميل يوميا في 2012. وبصورة عامة، سيعزز الاقتصاد من خلال مساعي الحكومة المستمرة الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي نحو القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات

المملكة والذي يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يتراجع بمقدار 2,5% لعام 2013 حيث تتوقع أن ينخفض إنتاج النفط لـ 9,4 ملايين برميل يوميا في عام 2013 من 9,7 ملايين برميل يوميا في عام 2012. وبصورة عامة، سيعزز الاقتصاد من خلال مساعي الحكومة المستمرة الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي نحو القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات

المملكة والذي يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يتراجع بمقدار 2,5% لعام 2013 حيث تتوقع أن ينخفض إنتاج النفط لـ 9,4 ملايين برميل يوميا في عام 2013 من 9,7 ملايين برميل يوميا في عام 2012. وبصورة عامة، سيعزز الاقتصاد من خلال مساعي الحكومة المستمرة الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي نحو القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات

المملكة والذي يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يتراجع بمقدار 2,5% لعام 2013 حيث تتوقع أن ينخفض إنتاج النفط لـ 9,4 ملايين برميل يوميا في عام 2013 من 9,7 ملايين برميل يوميا في عام 2012. وبصورة عامة، سيعزز الاقتصاد من خلال مساعي الحكومة المستمرة الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي نحو القطاعات غير النفطية الأخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات

## تأكيدا على أهمية العمل الجماعي في تحقيق النجاح «الخليج» يستضيف فعالية تراثية فرق العمل بعنوان «أبدأ التغيير»



المشاركون في المبادرة في لحظة جماعية

البنك، مشيرين إلى مدى أهمية روح العمل الجماعي لتحقيق النجاح في العمل، كما حضر الانشطة كل من كارلوس روبرو، رئيس المرء الماليين ومدير عام الإدارة المالية والدعم في بنك الخليج ومارك ماجناكا، رئيس التسويق في البنك، بهدف التفاعل مع الموظفين ودعم المبادرة. وتمثل مبادرة «أبدأ التغيير» واحدة من العديد من المبادرات التي يطلقها بنك الخليج في إطار إستراتيجيته الرامية إلى تدريب وتطوير موظفيه. ويؤمن البنك أن بناء المواهب من خلال التدريب والتطوير ومساعدة الموظفين الجدد في تحقيق الاستقرار الوظيفي والشعور بالانتماء إلى بيئة مستقرة يعتبر من أهم عناصر النجاح في العمل.

أطلق بنك الخليج مؤخرا فعالية لتدريب فرق العمل تحت عنوان «أبدأ التغيير» تكريما لموظفيه الجدد. وتهدف هذه المبادرة إلى تسليط الضوء على أهمية العمل الجماعي والترابط لتحقيق النجاح في العمل. وتتضمن أنشطة الفعالية تطوير مهارات الموظفين في الإدارة الذاتية والعمل كوحدة متكاملة، كما تضمنت الفعالية تمارين مصممة لإيجاد أجواء تتيح للموظفين اكتساب المهارات من خلال الإجراءات العملية. وتحدث إلى الموظفين أثناء الأنشطة كل من سلمي الحجاج، مدير عام إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج وفكرام إيسار، مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في

## لبنان يمتلك ما بين 15 و20 تريليون قدم مكعبة من الغاز

بيروت - كونا: كشف وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال اللبناني جبران باسيل أن دراسة تجريبها شركة «سيكتروم» البريطانية للمسح الجيولوجي أظهرت وجود ما بين 15 و20 تريليون قدم مكعبة من الغاز في الجرف القاري التابع للبنان.

وقال باسيل في تصريح صحفي إن المسح الجيولوجي الذي تقوم به «سيكتروم» في المنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة للبنان أظهر وجود ما بين 15 و20 تريليون قدم مكعبة من الغاز في 70% من المياه اللبنانية. ويشير خبراء نفطيين إلى أن الحوض المكتشف في الجرف القاري بين لبنان وإسرائيل وقبرص يحتوي على مخزون يقدر بحوالي 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي وفي حدود ملياري برميل من النفط الخام في حين كشف تقرير فرنسي نشر أخيرا عن احتمال وجود نحو 440 مليون برميل من النفط ضمن المياه الإقليمية الشمالية التابعة للبنان.

## البورصة الأردنية تخسر ثمانية نقاط في تداولات الأسبوع

عمان - كونا: انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الاسهم في البورصة الأردنية خلال تداولات الأسبوع المنتهي بمقدار 8,4 نقاط فيما انخفض المعدل اليومي لحجم التداول مقارنة بالأسبوع السابق بنسبة 9,7%. ووفق الأرقام الأسبوعية للبورصة، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الاسهم لإغلاق هذا الأسبوع إلى 2017,5 نقطة مقارنة بإغلاق قدره 2025,9 نقطة للأسبوع السابق أي بانخفاض نسبته 0,42%. وعلى صعيد القطاعات، فقد انخفض الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0,61% فيما انخفض لقطاع الخدمات بنسبة 0,33% وارتفع لقطاع الصناعة بنسبة 0,3%.

## ضمن حملة بطاقات الوطني ماستركارد الائتمانية «الوطني» يمنح أحد موظفيه فرصة مشاهدة

## نهائي دوري أبطال أوروبا في لندن



جليلير خلال مشاهدة إحدى المباريات حاملا شعار الوطني

فاز موظف بنك الكويت الوطني جليلير موسى الحاضف في السحب الخاص بالموظفين ضمن حملة بطاقات الوطني ماستركارد الائتمانية لحضور نهائي دوري أبطال أوروبا 2012/2013 UEFA Champions League. وقد استمتع جليلير برحلة مدفوعة التكاليف بالكامل لشخصين إلى مدينة لندن اشتملت على تذاكر السفر ذهابا وإيابا والإقامة في الفندق وتذاكر المباريات، بالإضافة إلى تأمين المواصلات من وإلى موقع المباراة في ملعب ويمبلي الذي شهد النهائي بين فريقين روسيا دورتموند وبايرن ميونخ الألمانيين. ويقدم البنك الوطني بشكل مستمر عروضاً خاصة لموظفيه انطلاقاً من حرصه على تعزيز الترابط معهم ومكافأتهم لجهودهم والتزامهم. وقد خصص البنك الوطني لموظفيه سحبا خاصا

فاز موظف بنك الكويت الوطني جليلير موسى الحاضف في السحب الخاص بالموظفين ضمن حملة بطاقات الوطني ماستركارد الائتمانية لحضور نهائي دوري أبطال أوروبا 2012/2013 UEFA Champions League. وقد استمتع جليلير برحلة مدفوعة التكاليف بالكامل لشخصين إلى مدينة لندن اشتملت على تذاكر السفر ذهابا وإيابا والإقامة في الفندق وتذاكر المباريات، بالإضافة إلى تأمين المواصلات من وإلى موقع المباراة في ملعب ويمبلي الذي شهد النهائي بين فريقين روسيا دورتموند وبايرن ميونخ الألمانيين. ويقدم البنك الوطني بشكل مستمر عروضاً خاصة لموظفيه انطلاقاً من حرصه على تعزيز الترابط معهم ومكافأتهم لجهودهم والتزامهم. وقد خصص البنك الوطني لموظفيه سحبا خاصا